الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.797 (B)

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
21 September 2007
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة التاسعة والثلاثون

محضر موجز للجلسة ٧٩٧ (القاعة باء)
المعقودة في المقر، نيويورك، الثلاثاء، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة دايريام (المقررة)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الموحدان الثاني والثالث لليختنشتاين

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

07-43937 (A)

في غياب السيدة شيمونوفيتش، تولت المقررة، السيدة دايريام، الرئاسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الموحدان الثاني والثالث لليختنشتاين

(CEDAW/C/LIE/2 و CEDAW/C/LIE/Q/3 و Add.1 و CEDAW/C/LIE/3 و CEDAW/C/LIE/Q/3 و Add.1)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، جلس أعضاء وفد ليختنشتاين إلى مائدة اللجنة.

٢ - **السيد فينافيزر** (ليختنشتاين): قال، وهو يعرض التقريرين الدوريين الموحدين الثاني والثالث لبلده، إن حكومته تعتبر جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة، وتعلق أهمية كبيرة على تنفيذ الاتفاقات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان. كما أن بلده ملتزم بتعزيز نظام حماية حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة ويشارك بنشاط في مناقشة إصلاح الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات. وبما أن المساواة القانونية بين النساء والرجال مكرسة في دستور ليختنشتاين منذ عام ١٩٩٢، وبما أن ليختنشتاين صدقت على الاتفاقية في عام ١٩٩٦، فإن مبدأ المساواة ثابت في الإطار القانوني لبلده الذي ينظم التعليم والسياسة والضمان الاجتماعي. وأصبحت النساء يدركن الفرص المتاحة لهن والمساهمات التي يستطعن تقديمها لتطوير مجتمع ديمقراطي وقائم على المساواة.

٣ - وقد تم اتخاذ خطوات إضافية أثناء الفترة التي يغطيها التقرير لإنشاء الإطار القانوني اللازم لضمان المساواة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أدرج البرلمان توجيه الاتحاد الأوروبي 2002/73/EC في التشريع المحلي وعدّل بناء على ذلك قانون المساواة بين الجنسين لعام ١٩٩٩. وتم سن أحكام قانونية تتعلق بإجازة الأبوين ومخطط المعاشات التقاعدية وفقا لهدف توجيه الاتحاد الأوروبي لضمان المعاملة المتساوية بين النساء والرجال في أماكن العمل.

٤ - وأضاف أن ليختنشتاين صدقت على البروتوكول الاختياري في عام ٢٠٠٢ وقبلت سلطة اللجنة لاستعراض الانتهاكات المزعومة للاتفاقية. وعلى الرغم من هذه التدابير القانونية، ما زال يتعين اتخاذ إجراءات لتحقيق المساواة الفعلية، وتواصل حكومته تعزيز التدابير الرامية إلى التوفيق بين الالتزامات العائلية والوظيفة بشكل أفضل، وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تشارك الحكومة بنشاط في العملية الطويلة المتعلقة بتوعية الجمهور، وحصلت على المساعدة من المنظمات النسائية للاضطلاع بهذه المهمة.

٥ - وقال إن الحكومة تعلق أهمية كبيرة على التعاون الإقليمي في مجال المساواة بين الجنسين، وأجرى مكتب تكافؤ الفرص مجموعة كبيرة من الاتصالات مع المنظمات في سويسرا والنمسا. وبسبب الأعداد المنخفضة بصورة مطلقة في بلد من حجم ليختنشتاين، فإن البيانات الإحصائية في كثير من الأحيان متقلبة. ولهذا السبب، فإن تبادل المعلومات والبيانات عن طريق التعاون الإقليمي يسمح للحكومة بتقديم ومقارنة فعالية بعض التدابير من منظور أوسع. وقد تم بنجاح استكمال مشاريع تم تنظيمها عبر الحدود للتوعية بالعنف العائلي وإعداد النساء للمشاركة في الهيئات السياسية والعامة.

٦ - وفيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات، عزز تنقيح قانون الإجراءات الجنائية وتطوير قانون مساعدة

الضحايا الحماية المتاحة لهن. وتهدف التعديلات المدخلة على قانون الإجراءات الجنائية تحسين الوضع القانوني للضحايا بإقامة حق إجرائي في معاملة محترمة وفي أقصى قدر ممكن من الحماية. وعلى هذا الأساس، سوف توضع بشكل أفضل في الاعتبار مصالح الشباب من الضحايا وضحايا الجرائم الجنسية. ويسمح إدراج الاستجواب الوقائي للشهود باستجوابهم في غرفة منفصلة عن مكان الجاني.

٧ - كما أن الضحايا اللاتي يحتجن إلى حماية خاصة لا يمثلن عموما إلا مرة واحدة أمام المحكمة، ويقوم خبراء باستجواب صغار الضحايا لتخفيف العبء النفسي عليهن. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح التعديلات التشريعية حماية أكبر من خلال توفير المساعدة إلى الضحايا ومنح كل واحدة منهن إمكانية الاتصال بشخص مؤتمن، من خلال حماية الخصوصية وفرض شروط على منح المعلومات، ومن خلال ضمان استبعاد الجمهور من المحاكمات، وإنفاذ قانون حظر النشر والتسجيلات الإذاعية.

٨ - وقال إن اعتماد قانون مساعدة الضحايا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ يمثل خطوة هامة نحو تحقيق مبدأ المساواة لأن معظم ضحايا الجرائم المشمولة في القانون هم من النساء والفتيات. ويقوم القانون على ركنين هما إسداء المشورة وتقديم المساعدة المالية. وقد تم إنشاء مكتب لإرشاد الضحايا كما تم تطوير خدمات إرشادية تساعد ضحايا الجرائم.

٩ - وفي مجال المساعدة المالية، تم توفير المعونة القانونية الشاملة لتغطية تكاليف الإجراءات والاستشارة القانونية، وفقا لوضع الضحية لمالي. وتتيح أحكام قانون مساعدة الضحايا الحصول على تعويضات من الدولة للأضرار المادية وغير المادية. والمقصود من التعويض عن الأضرار غير المادية هو التعبير عن اعتراف المجتمع بوضع ضحية الجرائم الجنسية الصعب، إذ تعاني الضحية في كثير من الأحيان من إصابات غير مادية خطيرة.

١٠ - ووافق البرلمان في دورته المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ على استحداث حكم من الأحكام الجنائية يتعلق بالمطاردة، لمعاقبة أشكال من التحرش مثل الاقتراب بشدة من الضحية، أو الاتصال بها هاتفيا أو استخدام أشكال أخرى من الاتصالات للاتصال بها، واستخدام البيانات الشخصية للضحية في إرسال طلبيات لشراء بضائع أو السماح لشخص آخر بالاتصال بالضحية. ومن شأن الحكم المتعلق بالمطاردة أن يساهم مساهمة كبيرة في حماية المرأة لأنه يسمح للشرطة بالتدخل في مرحلة مبكرة وقبل ارتكاب أي عمل يتسم بالعنف.

١١ - وأضاف أن ليختنشتاين عضو في منطقة الاقتصاد الأوروبي منذ عام ١٩٩٥، وتنطبق ثلثا قوانين الاتحاد الأوروبي تقريبا في ليختنشتاين. وتشمل القوانين الأوروبية الهامة التي اعتمدتها ليختنشتاين السنتين الماضيتين في مجال المساواة بين الجنسين التوجيهات الأوروبية المتعلقة بالعمل غير المتفرغ، وبالجهة التي يقع عليها عبء الإثبات في حالات التمييز القائمة على الجنس، وبإجازة الوالدين. وفي عام ٢٠٠٧، تشارك ليختنشتاين في السنة الأوروبية لتكافؤ الفرص للجميع بسلسلة من الأنشطة الرامية إلى التوعية بالحق في المساواة وعدم التمييز، وبالتمييز المتعدد الوجوه، وإدماج ضحايا التمييز في المجتمع، وتقدير التنوع، وتعزيز مجتمع يقوم على التسامح.

١٢ - ويقوم مكتب الشؤون الاجتماعية ومكتب تكافؤ الفرص بدراسات ودراسات استقصائية عن الفقر، والتمييز القائم على السِّن، والتمييز الاجتماعي ضد المعوقين واللواطيين. وأعد مكتب تكافؤ الفرص اجتماعا حول موضوع الأدوية الجنسانية وتكافؤ الفرص في أماكن العمل.

وتقدم نتائج الدراسات والدراسات الاستقصائية معلومات قيّمة كما تقدم إرشادا هاما بشأن اتخاذ التدابير اللازمة في المستقبل. وسوف تدرج الحكومة نتائج الدراسات في تقريرها القادم إلى اللجنة.

المواد ١ إلى ٦

١٣ - **السيدة شيمونوفيتش:** قالت إنه من المثير للاهتمام معرفة إذا كان يتم الاحتجاج بالاتفاقية في الإجراءات القانونية، و يتم تدريب العاملين في القضاء على الاتفاقية. ويتعين على الدولة التي تقدم تقريرها أن توضح إذا كان من الممكن الاحتجاج بالمادة ٤-١ من الاتفاقية إذ ترد فيها الأسباب القانونية لتطبيق التدابير الاستثنائية المؤقتة.

١٤ - **السيد فلينتيرمان:** قال إنه من المفيد معرفة إذا كان سيتم توسيع نطاق قانون المساواة بين الجنسين ليشمل جميع المجالات، أو إذا كان سيتم سن قانون آخر أوسع نطاقا. وينبغي تقديم مزيد من التوضيحات عن الحظر الشامل للتمييز المنصوص عليه في قانون المساواة بين الجنسين وتعريف التمييز بموجب القانون. وبالإضافة إلى ذلك، من المفيد معرفة إذا كان قد تم إدراج تعريف التمييز الوارد في المادة ١ من الاتفاقية في التشريع المحلي أو إذا كان هذا التعريف ينطبق مباشرة في الإجراءات القانونية.

١٥ - وأضاف أنه ينبغي تقديم معلومات إضافية عن عدد الشكاوى المقدمة بسبب التمييز في الأجور والتحرش الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك من المثير للاهتمام معرفة عدد القضايا التي رفعتها النساء أمام المحاكم في ليختنشتاين والإمكانيات المتاحة للمرأة لاستنفاد وسائل الانتصاف المحلية. وأخيرا، قال إنه يود أن يعرف إذا كانت الحكومة تعتزم سحب تحفظها على المادة ١ من الاتفاقية وطلب توضيحات تتصل بتعريف هذا التحفظ.

١٦ - **السيدة تافاريس دا سيلفا:** قالت إنه من المثير للاهتمام الحصول على معلومات إضافية عن توسيع مكتب تكافؤ الفرص وعن اختصاصاته. وينبغي تقديم توضيحات بشأن ما إذا كان لمكتب تكافؤ الفرص درجة من الاستقلال الذاتي عن الحكومة. ومن المفيد أيضا معرفة نطاق سياسات الحكومة تجاه النساء وإزاء استخدام الاتفاقية كأساس لهذه السياسات. وينبغي تقديم معلومات إضافية عن النتائج التي توصلت إليها المبادرات المتعلقة بمراقبة المساواة بين الجنسين وبمعاملة النساء والرجال معاملة متساوية بالنسبة للغة المستعملة.

١٧ - **السيدة سايغا:** استفسرت عن العلاقة بين أنشطة مكتب تكافؤ الفرص ولجنة المساواة بين الجنسين وإذا كان المكتب لا يزال الجهة الأولى التي تلجأ إليه النساء اللاتي تنتهك حقوقهن كما كان الحال مع سلفه مكتب المساواة بين الجنسين. وطلبت أيضا معلومات عن الكيفية التي تستخدم بها النساء المكتب بوصفه جهة اللجوء الأولى حتى هذا التاريخ، وإذا كان هناك أي فرق في عدد النساء اللاتي يسعين إلى الحصول على المساعدة منذ رفع درجة المكتب وما هي أنواع الخدمات التي يقدمها.

١٨ - **السيد فينافيزر** (ليختنشتاين): قال إن الاتفاقية، شأنها في ذلك شأن أي معاهدة دولية أخرى، تنطبق مباشرة بالمقدار الذي تكون فيه أحكامها دقيقة بما فيه الكفاية. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فيتم تطبيقها عن طريق الصكوك القانونية الوطنية ذات الصلة. وفيما يتعلق بالتدابير الاستثنائية المؤقتة، يمكن اعتبار التدابير الإيجابية التي اتخذتها الحكومة لتعجيل المساواة الفعلية للنساء تدابير استثنائية مؤقتة. ولا علم له بأي خطط تهدف إلى اعتماد أي تشريع أكثر شمولا لتكميل قانون المساواة بين الجنسين، على الرغم من استمرار استحداث التدابير القانونية، كما أوضح في بيانه الاستهلالي، لمعالجة مسائل محددة تتعلق بالمساواة.

١٩ - وأضاف أنه ليست لديه أية بيانات عن القضايا التي رفعتها النساء أمام المحاكم الوطنية، ولكنه سوف يقدم هذه المعلومات في وقت لاحق. وهو لا يرى أن شرط قيام النساء باستنفاد وسائل الانتصاف الوطنية والمحلية يشكل عقبة تعترض سعيهن للحصول على الانتصاف على الصعيد الدولي، وفقا للبروتوكول الاختياري. وإذا لم تقم أية امرأة بذلك، فمما لا شك فيه أن ذلك يعود جزئيا إلى معرفة الاتفاقيات الأوروبية لحقوق الإنسان معرفة أحسن ورسوخها بشكل أعمق في وعي رعايا ليختنشتاين، وعليه فإن معظمهن يخترن على الأرجح رفع أي شكاوى ضد الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٢٠ - وفيما يتعلق بتحفظ ليختنشتاين على المادة ١ من الاتفاقية، فإن هذا التحفظ محدد وضيق جدا من حيث نطاقه، وتم تعريفه تعريفا واضحا. وعليه فإن حكومته ترى أنه يتمشى تماما مع كل من المادة ٢٨ من الاتفاقية ومع الأحكام العامة لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب النظام المزدوج الموصوف في رد ليختنشتاين على السؤال ٢ من قائمة القضايا والمسائل (CEDAW/C/LIE/Q/3/Add.1) لا تستطيع الحكومة قانونيا سحب تحفظها المتعلق بقانون إمارة ليختنشتاين.

٢١ - **السيدة كوبيك** (ليختنشتاين): قالت إن ليختنشتاين استحدثت بعض التدابير الاستثنائية أو الإيجابية، وإن لم تكن لديها قوة قانونية إلزامية. وتشمل هذه التدابير تنظيم عدة دورات دراسية ترمي إلى تمكين المرأة وتشجيع مشاركتها في الحياة السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ مكتب تكافؤ الفرص بقاعدة بيانات ترد فيها أسماء النساء المهتمات بأن يصبحن نشيطات في الحياة السياسية، والأحزاب السياسية التي يستطعن الاتصال بها إذا كنّ يسعين إلى أن يكنّ مرشحات في بعض الميادين. ويقدم المكتب أيضا المساعدة المالية للنساء لإعادة تدريبهن.

٢٢ - وفيما يتعلق بتعريف التمييز الوارد في قانون تكافؤ الفرص، فإن التمييز المباشر معرّف على أنه حالة يكون فيها الشخص في ظروف انقلبت لغير مصلحته بسبب نوع جنسه. أما التمييز غير المباشر فهو التمييز الناشئ عن أنظمة أو معايير أو إجراءات محايدة في ظاهرها وضعت الشخص في ظروف انقلبت لغير مصلحته بالنسبة لشخص من الجنس الآخر، ما لم يكن هناك هدف سليم من الناحية القانونية يبرر الأنظمة أو المعايير أو الإجراءات، وتكون الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الهدف ملائمة وواجبة. ولتنقيح قانون تكافؤ الفرص جانب هام يتمثل في توسيع القانون ليسمح للرابطات بأن تطلب اتخاذ إجراء قانوني. ومن ثم، تستطيع أي رابطة أو منظمة أن ترفع قضية ضد التمييز بالنيابة عن أي فرد.

٢٣ - وأضافت أنه ليست لديها أية معلومات عن الشكاوى المقدمة بموجب قانون المساواة بين الجنسين في القطاع الخاص، غير أنه تم في القطاع العام رفع شكوى واحدة حتى هذا التاريخ، وحصلت صاحبة الشكوى على ما تبقى من التعويض الذي طالبت به. ومنذ اعتماد قانون تكافؤ الفرص، أجرى مكتب تكافؤ الفرص حملتين إعلاميتين لجعل أرباب العمل والموظفين على علم بالقانون، وإطلاع الموظفات على حقوقهن من أجل المطالبة بإنفاذ حقوقهن. وأصدر المكتب أيضا نشرة عن التحرش الجنسي في أماكن العمل تم توزيعها على نطاق الدولة.

٢٤ - وقالت إن رفع درجة مكتب تكافؤ الفرص يستلزم توسيع مجالات مسؤولياته لكي لا تشمل التمييز القائم على الجنس فحسب بل أيضا التمييز القائم على العجز، والتوجه الجنسي، وعوامل أخرى. وقد تم إضافة موظفين إلى المكتب. وتظل لجنة المساواة بين الجنسين نشطة، ولكنها لا تركز إلا

على الحقوق المتساوية بين الرجال والنساء، بوصفها هيئة استشارية لدى الحكومة. ولدى الحكومة أيضا عدة هيئات أخرى تعالج مسائل المساواة بين الجنسين وتقوم بتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٢٥ - وأضافت أن مكتب تكافؤ الفرص ما زال يشكل مركز اللجوء الأول في مجال عمله الموسع، فيؤدي بصفة رئيسية دورا استشاريا وتنسيقيا. ويتلقى ١٨٠ إلى ٢٠٠ استفسار كل سنة بشأن المسائل التي تتعلق بالحقوق المتساوية، و ٨٠ استفسارا منها تقريبا تأتي من النساء. وبتعلق موضوع هذه الاستفسارات في كثير من الأحيان بعدم استخدام لغة محايدة جنسانيا، بالإضافة إلى التحرش الجنسي في أماكن العمل، ومسائل متصلة بالانفصال والطلاق. وتأتي أيضا طلبات للحصول على نشرات، واستفسارات عن الدورات الدراسية والمحاضرات التي ينظمها المكتب. و لم يحدث أي تغيير ملحوظ في عدد الاستفسارات التي ترد منذ أن أصبح مكتب المساواة بين الجنسين هو مكتب تكافؤ الفرص. ويردّ المكتب أحيانا على الاستفسارات نفسها، ولكنه بصفة رئيسية هيئة تفرز الاستفسارات وتحيلها إلى الجهات الملائمة أو ترسل أصحاب الاستفسارات إلى مكاتب أخرى من أجل المساعدة.

٢٦ - وأضافت أن المكتب غير مستقل استقلالا تاما ولكنه يتمتع باستقلال ذاتي فيما يتعلق ببعض المهام، مثل العلاقات العامة، وإجراء الدراسات، وإسداء المشورة، وتقديم التوصيات إلى السلطات الحكومية والأفراد فيما يتعلق بتكافؤ الفرص. والمكتب مسؤول أيضا عن تنفيذ القرارات ذات الصلة التي تتخذها الحكومة الوطنية؛ والقيام، بالتعاون مع المنظمات الخاصة والعامة، بإعداد برامج النهوض بالمرأة؛ والاضطلاع بالمشاريع؛ واستعراض الطلبات التي ترسلها المنظمات الخاصة للحصول على المساعدة المالية التي يسمح لها قانون تكافؤ الفرص بأن تطلبها من أجل تنفيذ بعض المشاريع أو الأنشطة.

٢٧ - وفيما يتعلق بمراقبة المساواة بين الجنسين أو تقييمها، يتمثل الإجراء المتبع في زيارة المكاتب الحكومية واستجواب الموظفين بشأن المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين، من خلال استخدام الاستبيانات التي تم إعدادها بصفة خاصة لهذا الغرض. ويجري تحليل الردود وتحديد الأهداف بالتشاور مع المكتب المعني. وتم، في المرحلة التجريبية، إجراء هذه العملية في مكتبين، ويؤمل أنه يمكن التوسع لتشمل العملية مكاتب أخرى في المستقبل القريب. أما فيما يتعلق بالمعاملة المتساوية من الناحية اللغوية، فمن أجل تسهيل الامتثال لشرط استخدام لغة محايدة جنسانية في جميع اتصالات الحكومة، تم توزيع أسئلة ومبادئ توجيهية على جميع المكاتب الحكومية، كما تم وضع قاموس يسرد العبارات البديلة التي ليست فيها إشارات إلى الجنس.

٢٨ - **السيد ريتير** (ليختنشتاين): قال إن ليختنشتاين أدرجت المعلومات المتعلقة بالاتفاقية في تدريب طلاب الحقوق، والمحامين، والقضاة لأنه ليست لديها كلية حقوق؛ فيتلقى المحامون في ليختنشتاين تدريبهم في سويسرا. غير أن مكتب الشؤون الخارجية يسعى إلى التعريف بمناسبات مثل الحوار الجاري مع اللجنة بهدف إطلاع المحامين على الاتفاقية. كما عمل المكتب على جعل المعلومات المتعلقة بالاتفاقية متاحة لأي رجل قانون يطلبها.

٢٩ - وفي أعقاب تنقيح الدستور، أعطيت المحكمة الدستورية صلاحية الاستماع إلى قضايا الانتهاكات المزعومة لصكوك حقوق الإنسان التي قبلت ليختنشتاين إجراءات الشكاوى الفردية المقدمة بشأنها. وكان الهدف من هذا التغيير هو تطوير الإجراءات المحلية والتسهيل على الأفراد تقديم الشكاوى. وأشار المتكلم تأييدا للتعليقات التي قدمها

السيد فينافيزر بشأن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، أشار إلى أن ست سنوات قد مضت بعد بدء نفاذ هذا الصك قبل تقديم أول شكوى على الرغم من أن الاتفاقية الأوروبية معروفة جيدا في ليختنشتاين ويتم التطرق إليها عند تدريب المحامين.

٣٠ - وتتأثر سياسات ليختنشتاين المتعلقة بالعمالة والمسائل الاقتصادية تأثرا كبيرا بتوجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين مثل العنف ضد المرأة، إلا أن الاتفاقية والتوصيات العامة للجنة تلعب دورا هاما للغاية في إعداد السياسات والتدابير.

٣١ - **السيد فينافيزر** (ليختنشتاين): قال، وهو يعرض مسألة العنف ضد المرأة، إن المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة في لجنة حقوق الإنسان (التي أطلق عليها فيما بعد اسم مجلس حقوق الإنسان) زار ليختنشتاين منذ عدة سنوات بناء على دعوة من الحكومة.

٣٢ - **السيدة أروشا دومينغيز**: أشارت إلى أن لحجم ليختنشتاين الصغير مزايا وعيوبا. وقالت، مشيرة إلى المادة ٤ من الاتفاقية، إن التقرير يتضمن معلومات قليلة جدا عن تنفيذ التدابير الاستثنائية المؤقتة. وعليه، من غير الواضح إذا كانت الحكومة تدرك بشكل كامل مفهوم وهدف هذه التدابير. وإن ''سنة الإرشاد الوظيفي'' مبادرة تستحق الثناء وتهدف إلى تحسين إمكانية وصول المرأة إلى سوق العمل، إلا أنها غير متأكدة من أنه يمكن وصف ذلك على أنه تدبير استثنائي مؤقت. وبصفة خاصة، نظرا لأن للمبادرة فترة محدودة فإن الهدف النهائي للتدابير الاستثنائية المؤقتة، أي المساواة الفعلية بين النساء والرجال، لن تتحقق، على الأرجح.

٣٣ - **السيدة شيمونوفيتش**: أشارت إلى أنه بموجب المادة ٣١ من دستور الدولة الطرف، يجب أن يتلقى النساء والرجال نفس المعاملة القانونية. وتريد اللجنة أن تعرف العلاقة بين هذا الحكم والفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية، وتود أن تعرف أيضا بصفة خاصة لأي منهما الأسبقية على الأخرى. وبالإشارة إلى التوصية العامة رقم ٢٥ للجنة، سألت إذا كانت هناك أية أنظمة حصص تضمن مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة. وهل يمكن استحداث نظام الحصص هذا في حالة عدم وجود تدابير تشريعية محددة تتعلق بالمعاملة التفاضلية؟

٣٤ - **السيد فينافيزر** (ليختنشتاين): قال إنه أشار إلى حجم ليختنشتاين الصغير من أجل توفير السياق اللازم لبعض المعلومات المقدمة في التقارير، لا لتقديم الأعذار عن أي تقصير في تنفيذ الاتفاقية. وهو متفق على أن حجم وموقع بلده، فضلا عن عضويته في الاتحاد الأوروبي، ينطوي على ميزات كثيرة. وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحتها السيدة شيمونوفيتش، لا تتناقض المادة ٣١ من الدستور والفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية ولا تقصي إحداهما الأخرى. ومن الممكن استحداث أنظمة حصص بدون تشريع إضافي، غير أن مثل هذه الأنظمة غير موجودة في الوقت الراهن.

٣٥ - **السيد ريتير** (ليختنشتاين): أشار إلى أن التوصية العامة رقم ٢٣ تصف سلسلة من التدابير الاستثنائية المؤقتة الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، مثل الحكم المتعلق بالمساعدة المالية وتدريب المرشحات في الانتخابات. وقد تبين أن هذه التدابير فعالة في بلدان أخرى ويمكن أن يكون لها نفس التأثير المرجو في ليختنشتاين. وبالفعل رأت بعض المنظمات غير الحكومية أن مساعدة إضافية تقدمها الدولة في هذا الصدد سوف تكون مفيدة للغاية.

٣٦ - ووفقا للتوصية العامة رقم ٢٣، الدول ملزمة بالتأكد من أن التدابير الاستثنائية المؤقتة تهدف بشكل واضح إلى

دعم مبدأ المساواة وتمتثل للمبادئ الدستورية التي تضمن المساواة لجميع المواطنين. وعليه، يمكن، في رأيه، اعتبار سنة الإرشاد الوظيفي، وهي بالفعل مبادرة جارية – علما بأنه تم تنفيذ أربعة مشاريع منفصلة حتى اليوم – من بين التدابير الاستثنائية المؤقتة. وعلى الرغم من أن الأحزاب السياسية في ليختنشتاين ناقشت إمكانية استحداث أنظمة الحصص للنساء في عدة مناسبات، إلا أن اقتراحها لم يحصل على الدعم الكافي. وليست هناك عقبات معينة تحول دون قيام النساء بترشيح أنفسهن للانتخابات، وكان لدى كل من النساء والرجال، في أحدث الانتخابات البلدية، فرص متساوية تقريبا لانتخابهم.

٣٧ - **السيد فلينتيرمان**: رحّب باستعداد الدولة الطرف على اللجوء إلى التعاون الدولي بشأن المسائل المتصلة بحقوق المرأة. وقال إن مما يثير اهتمامه، في هذا الصدد، هو معرفة إذا كان نطاق المادة ٣ من الاتفاقية، كما تفسره حكومة ليختنشتاين، يتجاوز الحدود الوطنية. وبعبارة أخرى، هل تعتبر الحكومة جهودها في ميدان التعاون الدولي بشأن حقوق المرأة جزءا لا يتجزأ من التزامها بموجب المادة ٣؟

٣٨ - **السيد فينافيزر** (ليختنشتاين): قال إن المادة ٣ من الاتفاقية لا تنطبق، في رأيه، خارج الحدود الوطنية. وإن التعاون الدولي في مجال حقوق المرأة يعكس روح الاتفاقية، إلا أن المسؤولية الرئيسية لحماية هذه الحقوق تقع بصورة واضحة على عاتق كل دولة على حدة. وعلى الصعيد الدولي، تركز جهود ليختنشتاين على تمكين المرأة من هاتين المسألتين: حقوقها المكرسة في الاتفاقية، ودورها الذي لا غنى عنه في عملية التنمية المستدامة.

٣٩ - **السيدة كوكير – أبياه**: قالت إن الدول الأطراف في الاتفاقية تواجه في كثير من الأحيان عقبات عند تنفيذ أحكام المادة ٥ لأن الأنماط السلوكية المتغيرة تجعل هذه المهمة صعبة للغاية. وتثني اللجنة على الخطوات التي اتخذتها الحكومة لكي تمتثل لالتزاماتها بموجب المادة ٥، ولكنها أعربت عن بعض القلق بشأن النهج المتبع. وبالإشارة بصفة خاصة إلى مشروع ''عيد الأب'' المذكور في الصفحة ٢٩ من التقرير الدوري الثالث، تساءلت عن السبب الذي من أجله يزور الأطفال آباءهم لا أمهاتهم في أماكن عملهم. ومن الأهمية بمكان التخلص من القوالب الجنسانية من خلال التوضيح للأطفال أن كلا من الرجال والنساء يستطيعون القيام بنشاط مثمر خارج نطاق المنزل. وسألت إذا كانت ''غرف الفتيات'' المشار إليها في التقرير الدوري الثالث قد أنشئت، وحذرت من استحداث أية تدابير من شأنها أن تفصل أكثر بين الجنسين.

٤٠ - وقالت إن اللجنة ترحب باعتماد الدولة الطرف تدابير ترمي إلى منع العنف ضد المرأة، لا سيما القانون الجديد المتعلق بالحماية من العنف. غير أنها تود أن تعرف إذا كانت المهاجرات اللاتي يعشن في ليختنشتاين واللاتي يقبعن في كثير من الأحيان في منازلهن، على علم بالحماية المتاحة لهن في التشريع المحلي. وهل هناك أية حملات تهدف إلى توعيتهن بهذه الحقوق.

٤١ - **السيدة كوبيك** (ليختنشتاين): قالت إنه تم إنشاء مشروع ''صور الرجال'' لتحدي فهم الرجال لدورهم داخل الأسرة وإشراكهم في المناقشات حول تكافؤ الفرص. وحتى هذا اليوم، تم تنفيذ ثلاثة مشاريع تتعلق بعيد الأب، ويتوقع تنفيذ مشروع رابع. ويتم بذل الجهود لتقييم أثرها من خلال استجواب الآباء والمعلمين والحصول على انطباعاتهم، وكانت هذه المشاريع في رأيها ناجحة: فقد شارك فيها أكثر من ٤٠٠ أب. وليست هناك في الوقت الراهن خطط لتوسيع نطاق المشاريع لتشمل الأمهات، ولكنها سوف تنقل حتما اقتراحات اللجنة إلى السلطات المختصة. وللأسف ليست لديها أية معلومات إضافية عن

المراكز المعنية بالفتيات ولكنها ستعمل على إدراج مزيد من التفاصيل في التقرير الدوري القادم.

٤٢ - وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، تشير الإحصاءات إلى أن المهاجرات يدركن تدابير الحماية، وخدمات الدعم المتاحة للضحايا. وبالفعل فاز مكتب الإعلام والاتصال الخاص بالمرأة بجائزة المساواة لعام ٢٠٠٠ على المشروع الرامي إلى التسهيل على المهاجرات الاندماج في المجتمع. وقد تم توفير صفوف في اللغة الألمانية للأمهات والأطفال بحيث تستطيع المهاجرات أن يتغلبن على عزلتهن من خلال أخذ أطفالهن إلى الملاعب المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم الحكومة تعديل تشريع الهجرة بحيث ينص على أنه يشترط على جميع المهاجرين حضور صفوف اللغة. وهذا الحكم أساسي إذا كان يريد الأفراد الذين يعيشون في ليختنشتاين أن يطلعوا على المعلومات المتعلقة بحقوقهم.

٤٣ - **السيدة شيمونوفيتش:** قالت إن اللجنة تلقت معلومات من أربع منظمات غير حكومية، إلا أن هذه المنظمات غير حاضرة في الدورة التاسعة والثلاثين. واستفسرت عن أسباب غيابها. وأشارت بعض المنظمات غير الحكومية إلى أن مشاريع عيد الأب غير فعالة إلا بصورة جزئية لأنها لا تركز بصورة محددة على البنات: فلا يحتاج البنين إلى أي تشجيع إضافي للدخول في المهن التي يشغلها تقليديا الشباب. وعليه تساءلت إذا كان قد تم اتخاذ أية تدابير إضافية لتوعية الفتيات بإمكانية متابعة مهن غير تقليدية. وكان ممثل الدولة الطرف قد أشار في بيانه الاستهلالي إلى أن تغيير المواقف عملية طويلة الأجل يتعين على المرأة نفسها أن تدفعها قدما. ولكنها حذرت من وضع هذا العبء على المرأة، وأكدت على مسؤولية الحكومة في هذا الصدد.

٤٤ - **السيدة تان:** سألت إذا كانت لدى الدولة الطرف أية خطط لاستحداث إجازة مدفوعة للوالدين. وبما أن المرأة هي التي تأخذ على الأرجح إجازة الوالدين لا الرجل، فلا بد من أن تكون هناك آلية تعوضها عن الخسارة في الأجر وتفويت الفرص المهنية.

٤٥ - **السيد فينافيزر** (ليختنشتاين): قال إن المنظمات غير الحكومية كانت تاريخيا حافزا لتعزيز حقوق المرأة في ليختنشتاين. والمرأة قادرة على المشاركة في العمليات السياسية ذات الصلة، وذلك في جملة أمور من خلال مكتب تكافؤ الفرص. وعليه، فإنه لا يعرف السبب الذي من أجله لم تحضر المنظمات غير الحكومية هذه الدورة للجنة: فعلى حد علمه، لم تتلق الحكومة أي طلبات تمويل في هذا الصدد.

٤٦ - وقال إنه متفق على أن لدى الحكومة دورا هاما تلعبه في تسهيل القيام بالأنشطة الرامية إلى التوعية بحقوق المرأة. غير أنه من الصحيح القول إن المواقف تتغير ببطء شديد وإن الناس أنفسهم أفضل من يمكن أن يدفع هذا التغيير قدما. وفيما يتعلق بإجازة الوالدين، أشار إلى أن فترة الثلاثة أشهر غير المدفوعة والمشار إليها في التقرير تكمل إجازة الأمومة وأن عددا كبيرا نسبيا من الرجال يستفيدون من هذه الفرصة. وعلى الرغم من أن بعض الأحزاب السياسية ترى أنه ينبغي أن تكون إجازة الوالدين مدفوعة، فإن احتمالات اعتماد مثل هذا الترتيب في المستقبل المنظور قليلة.

٤٧ - **السيدة كوبيك** (ليختنشتاين): قالت إن مشاريع عيد الأب كانت مفيدة لأنها وسعت أفق البنات من خلال توفير معلومات لهن عن المهن غير التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم حلقات عمل عن المهن المتاحة لا سيما تلك المهن الموجهة إلى الفتيات. وبالإضافة إلى ذلك، يستعرض البرلمان في الوقت الراهن التماسا عن إجازة الوالدين المدفوعة

التي قدمتها عدة أحزاب سياسية. ويُنتظر من البرلمان أن يقدم رأيه في الالتماس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٤٨ - **السيد ريتير** (ليختنشتاين): أكد أن ما هو متوفر من بيانات عن إجازة الوالدين تخصّ الشركات التي يعمل فيها ٢٥٠ موظفا أو أكثر. أما المشاريع الصغيرة، التي تشكل جزءا كبيرا من الهيكل الاقتصادي للدولة الطرف، فتجد صعوبة في منح مثل هذه الإجازة، لا لما يترتب على هذه الأجازة من آثار مالية بقدر ما تتطلبه الإجازة من ترتيبات لتدارك غياب الموظفين الناجم عن ذلك.

٤٩ - **السيدة كوبيك** (ليختنشتاين): قالت إن الموظفين الخمسة من أصل الموظفين الثمانية في إدارة الدولة الذين استفادوا من إجازة الوالدين منذ استحداثها هم من الرجال وفي بعض الحالات أخذوها على أساس غير متفرغ.

المواد ٧ إلى ٩

٥٠ - **السيدة زو** كسياكياو: أشارت إلى أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ ازدادت على مستوى البرلمان وعلى مستوى البلديات، إلا أن هذه المشاركة ما زالت قليلة، وانخفضت على المستوى الحكومي. وسألت عن التدابير التي تم اتخاذها لتحقيق الهدف الذي حددته لجنة المساواة بين الجنسين المتمثل في زيادة حصة النساء في انتخابات عام ٢٠٠٧. وتود اللجنة أن تعرف عدد النساء اللاتي اشتركن في الدورات التدريبية من أجل إعدادهن للحياة السياسية، والنتائج التي تم تحقيقها. وهل كانت المشاركة طوعية بشكل بحت أو أن هناك معايير للاختيار؟ وهل سوف يتم الاستمرار في هذه الدورات؟

٥١ - وقالت إن اللجنة تود الحصول على معلومات عن أسباب النفور الظاهر من اعتماد نظام للحصص، وموقف الحكومة من مثل هذا النظام واحتمال جعله ملزما من الناحية القانونية في المستقبل. وأعربت عن قلقها لأن مدى مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية يبدو أنه يتوقف على اهتماماتهن الشخصية، والشيء نفسه ينطبق على إدراجهن في مجمع النساء المنشأ من أجل تنفيذ ''قرار الثلثين'' المشار إليه في التقرير الدوري الثالث (CEDAW/C/LIE/3، صفحة ٤٤). وأخيرا، تساءلت إذا كانت الحكومة سلبية أكثر من اللازم وتتقاعس عن مسؤولياتها المتمثلة في تحفيز النساء وتشجيعهن على التقدم.

٥٢ - **السيدة بيلميهوب - زيرداني**: دعت بدورها إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية. وتساءلت إذا كان قد تم النظر في إمكانية السماح للعدد الكبير نسبيا من الأجانب في البلد بالتصويت في الانتخابات البلدية، وأثارت أيضا مسألة حق المواطنة للأجانب المتزوجين أو الأجنبيات المتزوجات من رعايا ليختنشتاين. فهل يمكن بصفة خاصة منح حق التصويت للمرأة الأجنبية، بموجب الدستور؟ وفيما يتعلق بإمكانية وضع نظام للحصص، أكدت أن الدولة الطرف لم تبدِ أية تحفظات على المادة ٤، وأن تحسين تمثيل المرأة في البرلمان ربما يكمن في اللجوء إلى نظام الحصص هذا. وينبغي اتخاذ خطوات لتوعية الشباب بالشؤون النسائية لا سيما فيما يتعلق بمكافحة القوالب النمطية الجنسانية في الكتب المدرسية، نظرا للموقف غير المؤاتي الظاهر الذي يتخذه الشباب من الذكور تجاه المرشحات.

٥٣ - **السيد فينافيزر** (ليختنشتاين): قال إن الإحصاءات عن تمثيل المرأة مضللة بسبب عدد السكان الصغير وعدد المناصب الوزارية القليلة، وعلى كل حال، لا يمكن اكتشاف أو توقع أي تقدم أفقي. وتنص المادة ٤-١ من الاتفاقية على إمكانية اتخاذ تدابير استثنائية مؤقتة، غير أنها لم تفرض أي التزام في هذا الصدد. وكانت إمكانية اللجوء إلى نظام الحصص موضع مناقشة لعدة سنوات، ولكن المسألة لم تلق دعما سياسيا كافيا. وقد حققت ليختنشتاين مساواة كاملة

بين الجنسين في السلك الدبلوماسي، ويمكن أن يكون ذلك بمثابة مثل يحتذى به في ميادين أخرى.

٥٤ - وقال إنه قد أحاط علما بما قيل عن أن الحكومة سلبية أكثر من اللازم في مجال النهوض بالمرأة، وكذلك باقتراح إيجاد ظروف تسمح للأجانب بالمشاركة في الانتخابات. أما إمكانية الحصول على الجنسية فهو أمر متاح للأجانب بعد ١٢ سنة من الإقامة في البلد، علما بأن السنة الواحدة تحسب سنتين بعد الزواج. وإن اقتراح السماح للأجانب بالمشاركة في الانتخابات البلدية يستحق التفكير فيه، غير أنه ينبغي أن توضع في الاعتبار أن المجالس البلدية تلعب دورا مهما في الهيكل السياسي الوطني في ليختنشتاين أكثر مما هو الحال في بلدان أخرى. ويمكن النظر في إمكانية تعديل الدستور لتحقيق هذا الغرض.

٥٥ - **السيدة كوبيك** (ليختنشتاين): قالت إنه قد تم تنظيم دورات دراسية سياسية للنساء بالتعاون مع منطقة مجاورة في النمسا. وقد تم حتى الآن تنظيم ثلاث دورات دراسية من هذا النوع، تمكنت ليختنشتاين من ترشيح عشر مشاركات فيها؛ ومما مجموعه ٢٧ امرأة استفادت من الدورات الدراسية، تمارس الآن تسع نساء منهن العمل السياسي أو كنّ مرشحات لشغل مناصب انتخابية. والمشاركة في هذه الدورات طوعية؛ ويتم إرسال دعوات إلى جميع النساء الناشطات اقتصاديا في البلد، بمن فيهن جميع النساء الأعضاء في اللجان الوطنية والبلدية، ويتم الإعلان عن الدورات الدراسية في الصحيفتين الوطنيتين، اللتين يتم توزيعهما على جميع الأسر المعيشية. والمعيار الوحيد لحضور الدورات هو أن تشارك الآن، في الحياة العامة أو السياسية، المتقدمات بطلب حضور الدورات، أو أنه تنوي المشاركة فيها. والدورة الدراسية الرابعة جارية في الوقت الراهن وستتبعها دورة خامسة في عام ٢٠٠٨. وتم إجراء تحليل للنتائج الممتازة التي تم تحقيقها، وفي ضوء ذلك سيتم استكشاف بعض المواضيع بصورة أكثر تعمقا في الدورات المقبلة.

٥٦ - وقد تم وضع قاعدة بيانات من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة على أساس ما ورد من ردود على الاستبيان الذي وضع قائمة لجميع اللجان الاستشارية وغيرها، وعددها خمسون لجنة تخدم الحكومة في مجالات متنوعة. وفي ضوء المعلومات التي تم الحصول عليها حتى الآن عن ميادين اهتمام وتجارب النساء، يتم بذل جهود للوفاء بالطلبات التي تقدمت بها الأحزاب السياسية أو المنظمات النسائية لصالح المرشحات. وهذه هي إحدى الطرق التي تم اللجوء إليها لتشجيع النساء على ترشيح أنفسهن. ولا تعتمد هذه الجهود فقط على ما أبدته المرأة في السابق من اهتمام بترشيح نفسها بل شجعتها بصورة نشطة على ذلك، لا سيما عن طريق حملات وضع اللاصقات في كل أنحاء البلد، وعن طريق مشاريع التوظيف، التي كانت لجنة المساواة بين الجنسين أول من استخدمها.

٥٧ - **السيد ريتير** (ليختنشتاين): قال إن احتمال جعل الأجانب يصوتون في الانتخابات البلدية موضوع نوقش في السابق في ليختنشتاين، لا سيما في ضوء حقيقة مفادها أن مواطني البلد الذين يعيشون في الخارج لا يتمتعون بمثل هذه الإمكانية. وصحيح أنه ليس هناك عدد كبير من النساء على رأس مؤسسات كبيرة في البلد، ولكن هناك عددا متزايدا من النساء أسسن أعمالهن التجارية الصغيرة الخاصة بهن.

٥٨ - **السيدة تافاريس دا سيلفا:** قالت بما أن استجابة الناخبين للمرشحات كانت سلبية، هل يمكن تحقيق أهداف ''قرار الثلثين'' بشكل ملائم من خلال قيام الدولة بإجراء التعيينات بشكل مباشر، ذلك أن الدولة مسؤولة بموجب الدستور عن زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية؟ ولا تنطوي المادة ٤-١ على التزام، إلا أنه يمكن تفسير الشرط

الوارد في المادة ٧ على أنه دعم لهذا المفهوم، ذلك أنه بموجب هذا الشرط على الدول الأطراف أن تتخذ جميع التدابير الملائمة في هذا الصدد.

٥٩ - **السيدة بيلميهوب - زيرداني**: أعربت عن قلقها بشأن الدور الذي يلعبه البرلمان في تعيين القضاة وبشأن الخطر الناجم عن التحيز الجنساني. وقالت إنها تود الحصول على توضيحات، لا سيما فيما يتعلق بطلبات المرشحين واختيارهم. وسألت إذا كانت الأحزاب السياسية الثلاثة تتلقى دعما ماليا من الدولة وإذا كان الأمر كذلك، فإنها تقترح أن تكون هذه الإعانات المالية خاضعة للوفاء بشروط ''قرار الثلثين''.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.